اعادة هيكلة

معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط

تحرير

د. دلال محمود

تقديم

د. خالد عكاشة

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

اعادة هيكلة

معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط

تحرير

د. دلال محمود

تقديم

د. خالد عكاشة

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اعادة هيكلة: معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط

تحرير: د. دلال محمود

تقديم: د. خالد عكاشة

رقم الإيداع: ٢٠٢١\٢٦٧٢٧

الترقيم الدولي: 978 - 977 - 86072 - 8 - 7

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

تقـديم

1 الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة: المركَّب الأمني لإقليم الشرق الأوسط 13
د. دلال محمود

2 الفصل الثاني: التوازن العسكري في إقليم شرق المتوسط 37
محمود قاسم

3 الفصل الثالث: التوازن العسكري في النظام الإقليمي الخليجي 93
حسين عبد الراضي

4 الفصل الرابع: التوازن العسكري في المغرب العربي 193
شادي محسن

5 الفصل الخامس: مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط 253
د. دلال محمود

الختام

تقديم

د. خالد عكاشة*

الشرق الأوسط إقليم استراتيجي، وواحد من أكثر الأقاليم التي تؤثر وتتأثر بالسياسات العالمية، يشهد على هذا تاريخه الطويل الحافل بحضور القوى العظمى والكبرى فيه كجزء من إدارة مصالحها العالمية، ووسيلة لفرض هيمنتها العالمية. لم تختلف في هذا الإمبراطورية الرومانية عن بريطانيا العظمى عن الولايات المتحدة الأمريكية، فالموقع الاستراتيجي للإقليم جعله في قلب العالم القديم والمطل الرئيسي على الممرات الملاحية الأهم في العالم، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية المتوفرة فيه. ورغم الاتفاق على أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية، فلا يوجد اتفاق عام على تعريف حدود الشرق الأوسط، إذ تتفاوت التعريفات من تعريف موسع يصل بالشرق الأوسط إلى أواسط آسيا إلى تعريفات تقصره على المنطقة العربية وجوارها الإقليمي المباشر.

ونتيجة لهذه الطبيعة المميزة للشرق الأوسط فإنه يتأثر بالمتغيرات الإقليمية والتحولات العالمية في المراحل المختلفة من تطور العلاقات الدولية، فقد انعكست الحرب الباردة على الشرق الأوسط في العديد من السمات، من أهمها: استقلال معظم الدول العربية رسميًا أو فعليًا عن القوى الاستعمارية (بريطانيا)، مع استمرار تنافس الدولتين العظميين

* مدير عام المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

(الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي) على استقطاب دول المنطقة للانضمام لأي من المعسكرين، مما أدى لاتجاه الدول حديثة الاستقلال إلى تشكيل أطر تنظيمية خاصة بها لإدارة مشكلاتها وتحديات إدارة الدولة، مثل: الجامعة العربية، ومجموعة دول عدم الانحياز.

وبلغ هذا التأثر ذروته في العقد الأخير، حيث سادت حالة من عدم الاستقرار الإقليمي نتيجة لعدة عوامل، أبرزها: انتشار حالة الصراعات الداخلية التي تم تدويلها في أكثر من دولة عربية (سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا)، وكل من هذه الحالات تفرز تهديدات لدول جوارها المباشر. وكذلك تحول بعض الدول العربية من نموذج الدول الهشة إلى نموذج الدول الفاشلة وفقًا للمعايير الدولية، فوفقًا للتقرير السنوي الصادر عن صندوق السلام التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع مجلة **Foreign Policy** منذ عام 2005 المعنون «الدول الفاشلة»، فهو يُرتّب دول العالم تنازليًا من الدول الأكثر فشلًا إلى الدول الأقل فشلًا، ومنذ عام 2011 وحتى تقريره لعام 2019 تتصدر دول المنطقة القائمة، وبالمتابعة الدقيقة لهذا الترتيب نجد أن أغلب دول الشرق الأوسط -والدول العربية منها على وجه الخصوص- تقع في منطقة الدول الأكثر فشلًا، أو المتجهة إلى الفشل وفقًا للمعايير التصنيفية لهذا التقرير والتي تعد الأكثر استقرارًا في الأدبيات الأكاديمية والمتخصصة التي تهتم بمفهوم «الدولة الفاشلة». كما كان انتشار الإرهاب العابر للحدود وامتداده إلى المحاور الاستراتيجية في المنطقة وتخومها من العوامل التي أثرت على استقرار المنطقة. فضلًا عن انتشار التحديات الأمنية غير التقليدية العابرة للحدود، مثل: الجريمة الدولية وعمليات الاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية. وأخيرًا، زيادة تدخلات القوى الخارجية في الشئون الداخلية للدول العربية وما تواجهه من تغيرات، خاصة من القوى الإقليمية غير العربية (تركيا، وإيران، وإسرائيل).

ونتيجة لانتشار عدم الاستقرار والتوتر في الإقليم اختلت حالة توازن القوى التي كانت قائمة قبل عام 2011، وتعمل القوى الفاعلة في المنطقة

على تشكيل حالة توازن قوى جديدة تكفل لها حماية مصالحها. وفي ظل اضطراب البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، تكتسب القوة العسكرية قدرة كبيرة على التأثير في تشكيل معادلة التوازن في المنطقة، خاصة مع وجود درجة ما من تكافؤ القوة بين هذه القوى.

تتبنى الدراسة التعريف الضيّق لمنطقة الشرق الأوسط كإقليم؛ إذ تعتبره مركبًا أمنيًا ذا طبيعة خاصة يحمل من الخصائص ما يميزه عن غيره من الأقاليم نتيجة توافر المقومات الأساسية لهذا التمييز وفقًا لنظرية مُركب الأمن الإقليمي التي قدمها «باري بوزان»، ولذا تعرض الدراسة النظرية وتحلل المركب الأمني للشرق الأوسط في فصلها الأول.

- **إشكالية الدراسة:**

يمر إقليم الشرق الأوسط بمرحلة جديدة من تاريخه، تتخذ التفاعلات السياسية والاجتماعية فيها منحى مختلفًا؛ إذ يمكن تمييز عدة أقاليم فرعية داخله تتشابه معه في التأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وتؤثر في شكل التوازن العام على مستوى الإقليم ككل. إن معرفة حالة توازن القوة العسكرية بين دول إقليم الشرق الأوسط، تُعد أولى خطوات استشراف مستقبل توازن القوى فيه. وعليه يمكن طرح هذا التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى يؤثر التوازن العسكري بين القوى الفاعلة في الإقليم على مستقبل توازن القوى فيه؟ وما حدود تأثير البيئة الأمنية في الأقاليم الفرعية للشرق الأوسط على مركب الأمن الإقليمي العام؟

- **الإطار النظري:**

تسعى النظرية لتطبيق نظرية «مركب الأمن الإقليمي» التي قدمها «باري بوزان» على إقليم الشرق الأوسط وأقاليمه الفرعية المتضمنة فيه، وسيتم عرض هذا الإطار تفصيلًا في الفصل الأول للدراسة.

نظرية توازن القوى: يشار إلى هذه النظرية على أنها واحدة من أكثر النظريات ارتباطًا بالواقعية والتي تساعد في تفسير وفهم العلاقات

الدولية، حيث تعود جذورها لأكثر من خمسمائة عام، وتعتبر النظرية من أكثر النظريات مرونة واستخدامًا ونقاشًا، لأنها توفر العناصر الأولية التي يتطلبها تفسير مرونة نظام دولي ما، وهذا ما تضمنته أغلب كتابات المنظرين في العصر الحديث، مثل كتاب (السياسة بين الأمم) لهانز مورغانثو، و(المجتمع الفوضوي) لهدلي بول، و(نظرية السياسة الدولية) لكينث والتز، و(مأساة سياسات الدول الكبرى) لجون ميرشايمر. ويتجسد جوهر النظرية في موازنة هيمنة الدولة، فحين تظهر قوة كبرى أو تعطي إشارة تدل على رغبتها في السيطرة على النظام الدولي، فإن ذلك يقود بالضرورة إلى تحالف قوى كبرى أخرى لتشكيل قوة موازنة من أجل حماية نفسها ومصالحها، وطالما أن كل القوى الكبرى تدرك هذه المعادلة، فإن ذلك يقودها بالتأكيد إلى عدم الإقدام على تلك المغامرة، ويبقى الاحتمال لقيامها بذلك ضئيلًا ومحدودًا، ولا ترتبط فكرة التوازن بمسألة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب؛ بل ترتبط أيضًا بتعود الدول حماية مصالحها وتعزيز أمنها من خلال التعاون وتضافر الجهود، ويقود ذلك بالضرورة إلى قيام مجموعة أخرى من الدول بتشكيل تحالف فيما بينها خوفًا من أن تكون ضحية لتعاون المجموعة الأولى من الدول[1].

أثارت النظرية حالة من الجدل نتيجة التطورات التي شهدها النظام الدولي في القرن العشرين، وانتقلت في معالجاتها من فكرة التوازنات التوافقية بين الأمم إلى توازنات إجبارية بين الدول والمحاور، وتداخلت مفاهيمها أيضًا مع متغيرات البيئة الدولية، مثل أحادية القطبية والعالم ثنائي القطبية ومتعدد الأقطاب، للحد الذي اعتبرت فيه الآلية التي تحافظ على النظام الدولي، وأيًا كانت الصورة التي تبدو عليها النظرية، فما زالت حتى اليوم واحدة من أهم النظريات التي تستند إليها الدول في علاقاتها، وفي صنع سياستها الخارجية.

وبالرغم من أهمية وشمولية التوازن المسيطر أو توازن القوى الرئيسي، إلا أنه يعتمد على توازنات أخرى ذات طابع محلي أو إقليمي، تعرف بأنها

توازنات فرعية، تتشكل داخل أطر جغرافية محددة، تجمع عددًا من الدول في علاقات تتسم بالصراع على النفوذ، يصل عدد محدود منها إلى مرحلة التعادل في القوة، الأمر الذي ينتج عنه توازن إقليمي يضبط سلوك دول المنطقة وعلاقتها ببعضها بعضًا، ويمكن أن ينتهي التنافس فيه بالحرب أو النزاع. ويؤثر هذا النوع من التوازنات على الصراعات الدولية ونتائجها، ويبرز في التوازن الإقليمي أهمية محددة للطرف الإقليمي، ترتبط بقدراته العسكرية والاقتصادية والجغرافية، التي تلعب دورًا في حضوره الدولي وطبيعة التحالفات التي يمكن أن يقوم بها، بالحد الذي يمكنه من السيطرة والتفوق على مستوى الإقليم[2].

تبدو حالة المنطقة العربية وامتدادها في الشرق الأوسط، أشبه بالنموذج الحي الذي يحاكي مفاهيم نظرية التوازن، ويتأكد المفهوم نفسه على نطاق أقاليمه الفرعية المختلفة (شرق المتوسط، الخليج العربي، المغرب العربي). ويتبدى هذا الأمر في سلوك دول المنطقة من حيث التحالفات التي تنسجها، وحالة الاصطفاف في إطار لم يسمح لأي منها بالغلبة أو الهيمنة على المشهد الإقليمي، ويتعاظم مفهوم التوازن مع تزايد التدخلات الخارجية من قبل الدول الإقليمية والدولية، وتغلب الصيغة التعاونية والميل للتحالف -وقد يكون تحالف الضرورة- بين أغلب دول هذا الإقليم، التي تتفاوت قدرتها على تحقيق مصالحها وفقًا لتفاوت قوتها الشاملة ولعلاقتها مع بعضها بعضًا، وكذلك علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى التي ترتبط بالإقليم.

- **منهجية الدراسة:**

تتبع الدراسة منهجية قائمة على الخطوات التالية:

تطبيق نظرية مركب الأمن الإقليمي على الشرق الأوسط بغرض تحديد الأقاليم الفرعية المتضمنة فيه، وتحديد الخصائص الأساسية لكل منها.

تحليل كمي للدول الأساسية في كل إقليم فرعي، اعتمادًا على التقارير الدولية لتوازن القوى العالمي، والتقرير السنوي لمعهد استكهولم لدراسات

الأمن والسلام، وتقرير معهد لندن للدراسات الاستراتيجية.

تحليل نوعي يُكمل قراءة نتائج التحليل الكمي، بغرض تدقيق نتائج الدراسة.

مقارنة حالة القوة بين الدول المشكلة لكل إقليم فرعي لتحديد أكثرها تأثيرًا في الإقليم الفرعي.

المقارنة بين مجموعة الدول الأكثر تأثيرًا في الإقليم العام (الشرق الأوسط).

تطبيق منهج توازن القوى وفقًا لنموذج مرشماير.

وعليه تنقسم الدراسة إلى ما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة: المركَّب الأمني لإقليم الشرق الأوسط

الفصل الثاني: التوازن العسكري في إقليم شرق المتوسط

الفصل الثالث: التوازن العسكري في النظام الإقليمي الخليجي

الفصل الرابع: التوازن العسكري في المغرب العربي

الفصل الخامس: مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط

1. أشرف دحلان، السياسات العربية لمواجهة التغيرات في البنية الجيوسياسية للمنطقة العربية منذ عام ٢٠١٠، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018.

2. James T. V. Paul & Michel Fortmann (eds.), Balance of Power Theory: Theory and Practice in the 21th Century, http://www.sup.org/books/title/?id=6419